الأمم المتحدة

A/C.3/65/SR.7

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون

Distr.: General
29 December 2010
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد تومو مونتي ..... (الكاميرون)

المحتويات

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

10-57275X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع) [A/65/89, A/65/91, A/65/92, A/65/113, A/65/114, A/65/116, A/C.3/65/L.2, A/C.3/65/L.4, A/C.3/65/L.5, A/C.3/65/L.6 et E/2010/30 (الملحق رقم ١٠)]

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع) (A/65/89, A/65/93 et A/C.3/65/L.3)

١ - **السيد فينوغوبال** (الهند): أشار إلى أن إحدى الملاحظات الهامة الواردة في تقرير عام ٢٠١٠ العالمي عن المخدرات هو الانخفاض المطرد على الصعيد الدولي لزراعة محاصيل المخدرات غير المشروعة منذ عام ٢٠٠٧. وتعتزم الهند أن تكافح بحزم ضد هذا الخطر على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وعلى هذا الأساس، شرعت في عام ٢٠٠٨ في خطة للوقاية من الإدمان على الكحول والمخدرات، وفي هذا الإطار سوف يتم تقديم خدمات متنوعة تستهدف مدمني المخدرات، مع التركيز على التوعية والوقاية والعلاج وإعادة التأهيل.

٢ - وأضاف أن الهند بصفتها من بين أكبر منتجي الأفيون المشروع، سوف تلتزم باتباع سياسة متوازنة في مجال مراقبة المخدرات من أجل الحفاظ على العرض والطلب المشروعين لأغراض طبية وعلمية. وترحب في هذا الصدد بمساهمة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات.

٣ - ونظرا لأن الهند كانت منذ فترة طويلة ضحية للإرهاب، وهو أمر يهدد جميع الدول ويستدعي تدخلا عالميا متضافرا، فإنها طرف الآن في ١٣ اتفاقية من اتفاقيات الأمم المتحدة في هذا المجال، وتنضم إلى الأمين العام لدعوة الدول الأعضاء إلى حشد الدعم من أجل اعتماد اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي، تكمل بشكل مفيد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ومن ناحية أخرى، ترحب الهند بإطلاق خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص التي ستسمح باعتماد تدابير متكاملة ومتوازنة ومتماسكة وموجهة نحو تحقيق النتائج ونحو حقوق الإنسان.

٤ - وفيما يتعلق بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، تؤيد الهند الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتعزيز القدرات الوطنية ومساعدة الدول على تطوير الأطر القانونية والإدارية اللازمة وعلى إصلاح مؤسساتها. وبالتالي فإنها تنضم إلى الدعوة التي وجهتها جامايكا باسم الجماعة الكاريبية إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للعدول عن قراره إغلاق مكتبه الإقليمي في بربادوس الذي يخدم ٢٩ بلدا. واعتمدت الهند قوانين صارمة لمكافحة غسل الأموال وأبرمت اتفاقات ثنائية لتنفيذ برامج مشتركة لمكافحة غسل الأموال والإرهاب والجريمة المنظمة. وقررت التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الثلاثة. وأعربت عن قلقها أيضا من ظهور أشكال جديدة للجريمة المنظمة عبر الوطنية مثل الجرائم الإلكترونية أو الغش الاقتصادي. والهند ملتزمة بالعمل في إطار التعاون الإقليمي والدولي لإنقاذ العالم من هذه الآفات.

٥ - **السيدة فوماشان** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قالت إنه من الأهمية بمكان أن يعمل المجتمع الدولي بطريقة متضافرة لمكافحة الجريمة بجميع أشكالها. ويشير وفد لاو إلى أنه يجب أن يظل مبدأ المسؤولية العامة والمشتركة على رأس مكافحة الآفة العالمية المتعلقة بالمخدرات، مع التركيز على استراتيجيات الحد من عرض المخدرات والطلب عليها.

٦ - وأضافت أن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تعرب عن قلقها بسبب العودة إلى زراعة خشخاش الأفيون التي

كانت قد قضت على إنتاجه في عام ٢٠٠٦، وبسبب المستويات المثيرة للذعر من جراء المتاجرة بالهيروين والمنشطات الأنفيتامينية. وإذ إن الفقر هو أحد العوامل الرئيسية وراء زراعة محاصيل المخدرات غير المشروعة فإنه لا بد من توفير سبل العيش الكافية والمستدامة للناس الذين يعملون في هذا المجال.

٧ - ومضت تقول إن حكومة لاو، من أجل مكافحة المتاجرة بالمخدرات التي يشكل بلدها مركزا رئيسيا له، أنشأت لجنة توجيهية لمكافحة المخدرات برئاسة رئيس الوزراء. وجعلت الحكومة في هذا الصدد تشريعاتها تتسم بالصرامة ووضعت مع مكتب الأمم المتحدة خطة وطنية لمكافحة المخدرات، تستهدف مكافحة العرض واقتراح مجالات عمل أخرى. كما عززت التعاون مع البلدان المجاورة.

٨ - **السيد غونزاليس** (السلفادور): قال، في إشارة إلى المجزرة الأخيرة التي راح ضحيتها ٧٢ طالبا للهجرة إلى المكسيك ومن بينهم ١٤ من السلفادوريين، الأمر الذي يسلط الضوء على العلاقة بين الجريمة والهجرة الدولية، خصوصا في منطقة معرضة بشدة للعنف مثل أمريكا الوسطى، إنه يدعو المجتمع الدولي إلى تعزيز التعاون في هذه المجالات ويدعو هيئات الأمم المتحدة إلى التشجيع على اتخاذ نهج شامل لمكافحة الجريمة بجميع أشكالها بطريقة متكاملة، علما بأن جميع البلدان معنية بذلك وأن أسباب هذه الآفات الاجتماعية هي الفقر والظلم وانعدام فرص العمل والاستبعاد الاجتماعي والإفلات من العقاب. وإن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها توفر إطارا قانونيا للتعاون. ومع ذلك، ينبغي ألا يستنفد هذا التعاون موارد البلدان النامية المحدودة، على وجه الخصوص. ومن هنا تظهر الحاجة إلى اتخاذ إجراءات سياسية شجاعة ومنسقة بين جميع الأطراف المعنية، مع توفر دعم سياسي وتقني تقدمه الأمم المتحدة.

٩ - **السيد محمد** (مالديف): أشار إلى أن بلده، الذي يمر بفترة من عدم الاستقرار، أصبح طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٧، ويعتزم التعاون مع المجتمع الدولي لتعزيز المجتمع المدني من أجل مكافحة الفساد الذي يقوض مؤسساته.

١٠ - وأضاف أنه يعرب عن الأسف من تصنيف جزر مالديف في الفئة ٢ في القائمة الواردة في تقرير الولايات المتحدة عن الاتجار بالأشخاص. غير أن حكومة مالديف اتخذت تدابير متنوعة من أجل التصدي لهذه الظاهرة، فقامت بصفة خاصة بتحسين تدريب الشرطة وأنشأت لجنة لحقوق الإنسان مستقلة قامت بنشر تقرير يتضمن توصيات حول المسألة. وإذ تفتقر مالديف إلى الموارد اللازمة لتستمر اللجنة في عملها وإجراء التحقيقات ومساعدة الضحايا، فإن الحكومة تطلب التعاون الإقليمي والدولي.

١١ - وأخيرا، نظرا لموقع مالديف الجغرافي، فإنها لا تستطيع أن تتجنب العواقب الوخيمة المترتبة على تعاطي المخدرات، لا سيما استهلاك المواد الأفيونية. وقد اتخذ البلد تدابير لتحديد أسباب المشكلة على الصعيد الوطني ومعالجتها، ووضعت في عام ٢٠٠٦ خطة لمكافحة المخدرات بمساعدة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

١٢ - **السيد أباي** (إثيوبيا): قال إنه يتعين على الدول الأعضاء البحث عن حلول وإنشاء المؤسسات اللازمة، وتدريب الموارد البشرية الضرورية لمواجهة مشكلة المخدرات، التي تشكل تهديدا خطيرا للصحة، ورفاهية البشرية، والاستقرار الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي، والحكم الرشيد.

١٣ - وأضاف أن إثيوبيا نظرا لكونها على مفترق الطرق بين أفريقيا والشرق الأوسط فإنها معرضة بشدة لخطر الاتجار بالمخدرات، واتخذت تدابير مختلفة لكي تكافح بطريقة متكاملة هذه الآفة، وأنشأت بصفة خاصة استراتيجية وطنية لمكافحة التصنيع والتوزيع والاستهلاك غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية، وأصدرت ضوابط تتعلق بالعرض والتخزين والتوزيع. وبالإضافة إلى ذلك، يعاقب قانون العقوبات بشدة التجار والمدمنين. وتُعرب إثيوبيا عن شكرها إلى مكتب الأمم المتحدة على المساعدة التقنية التي قدمها بمناسبة إعداد خطة وطنية لمكافحة المخدرات للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤.

١٤ - وأضاف أنه بما أن ظاهرة المخدرات تتجاوز جميع المجالات، فقد أنشأ البلد في الآونة الأخيرة لجنة تنسيق مشتركة بين الوزارات لمكافحة المخدرات. ويرى الوفد الإثيوبي أنه لا بد من تعزيز التعاون بين جميع أصحاب المصلحة على الصعيدين الإقليمي والدولي، ومع شركاء التنمية للقضاء على هذه الآفة العالمية.

١٥ - **السيد غوتييريز** (بيرو): قال، في معرض ترحيبه بانخفاض زراعة الخشخاش والكوكا وانخفاض الإنتاج العالمي للأفيون والكوكايين والهيروين، إنه يشدد على ضرورة تكثيف مكافحة المخدرات غير المشروعة، التي يجب أن تخاض على عدة جبهات، أي منع المحاصيل غير المشروعة والقضاء عليها من ناحية، واتخاذ تدابير وقائية وتنفيذ برامج إنمائية بديلة من ناحية أخرى. وبفضل الاستراتيجية الخمسية الوطنية لمكافحة المخدرات التي بدأت في عام ٢٠٠٧، ونماذج التنمية البديلة مثل نموذج ''سان مارتان''، نجحت بيرو في الحد من عرض المخدرات على أراضيها بقدر هائل.

١٦ - ومع ذلك، فإن فعالية مكافحة المخدرات بالنسبة لبيرو تعتمد على التعاون الدولي الذي تراجع منذ عدة سنوات، وإن كان على البلدان المتقدمة، لا سيما البلدان المستهلكة أن تضع هذا التعاون على رأس الأولويات، وفقا لمبدأ المسؤولية المشتركة. وبدون معونة من هذه الدول فإن البلدان الضعيفة ستجد صعوبة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لا سيما أن التجار يستفيدون من عدم الاستقرار والفقر والفساد من أجل القيام بأنشطتهم. ونظرا لأن بيرو حريصة على تعزيز تبادل المعلومات والخبرات والممارسات الجيدة على الصعيد الدولي، فإنها تدعو مجددا مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى أن يعد تقريرا يقدم بيانات مستكملة عن جميع الموارد المكرسة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية في إطار التعاون الدولي.

١٧ - **السيدة آل ثاني** (قطر): قالت إن بلدها إذ يدرك أهمية مكافحة الاتجار بالأشخاص، عدّل قانونه الداخلي للوفاء بالتزاماته الدولية، وانضم إلى البروتوكول الإضافي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية الرامية إلى منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال. وعلى الصعيد التنفيذي، أصدر بلدها المرسوم رقم ٨ لعام ٢٠٠٥ المتعلق بإنشاء مكتب وطني لمكافحة الاتجار بالأشخاص، والمرسوم رقم ١ لعام ٢٠٠٨ الذي يجعل من هذا المكتب مؤسسة وطنية، والذي يتيح إنشاء مكان للإيواء. وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي، شرعت قطر في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٠، بعد أعمال المنتدى المؤسسي للدوحة، في المبادرة العربية لتعزيز القدرات الوطنية في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص. وفيما يتعلق بالحرب على المخدرات، نفذت قطر استراتيجية وطنية (٢٠١٠-٢٠١٥) لمنع دخول المخدرات على أراضيها من خلال تحديد مهمة مختلف المؤسسات الوطنية، بالتنسيق مع اللجنة الدائمة لمكافحة المخدرات التابعة لوزارة الداخلية، وفقا لرؤية قطر الوطنية لعام ٢٠٣٠. وفيما يتعلق بمنع الجريمة، أنشأت قطر شرطة محلية، ونظمت العديد من حلقات

العمل، وأعدت استراتيجيات رامية إلى تعزيز الروابط بين السكان والشرطة، في إطار المسؤولية المشتركة، من أجل التصدي لمشاكل الأمن.

١٨ - وقالت إنها ترحب بالإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص، مما دفع قطر إلى اعتماد تدابير ملموسة، حتى لو كان من الضروري توحيد وتنسيق جميع الجهود المبذولة من أجل القضاء على الاتجار بالأشخاص في العالم.

١٩ - **السيد فاليرو بريسينو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إنه يؤكد أن بلده، على الرغم من التحدي الذي تشكله حدوده التي تزيد عن ٢ ٠٠٠ كيلومتر مع كولومبيا، فرض نفسه كمرجع عالمي في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات. وقد اتخذت الحكومة في الواقع تدابير مشجعة ترمي إلى منع العصابات من استخدام بلده لتزويد الأسواق الرئيسية في الولايات المتحدة وأوروبا. وعليه، تحتل فنزويلا المرتبة الرابعة في العالم من حيث مصادرة المخدرات، وقد وضعت يدها بالفعل على أكثر من ٥٠ زورقا شبه مغمور لا تستطيع الرادارات اكتشافها، ويحمل كل زورق أكثر من ١٠ أطنان من المخدرات، وضبطت كمية قياسية تبلغ حوالي ٤٧ طنا من المخدرات، وصادرت أكثر من ١٢ ٠٠٠ طن من السلائف الكيميائية الرامية إلى صناعة الكوكايين، وفككت المختبرات السرية على طول حدودها.

٢٠ - وأضاف أنه، في إطار احترام الاتفاقات المبرمة، تم تسليم ١٦ تاجرا من تجار المخدرات إلى السلطات القضائية في بلدانهم، لا سيما الولايات المتحدة وكولومبيا وأوروبا. وبالإضافة إلى ذلك، تم إلقاء القبض على ٥١ من كبار تجار المخدرات وتم الحكم على أكثر من ٦ ٠٠٠ تاجر وسجنهم. وأشار من ناحية أخرى إلى أن الحكومة في عام ٢٠٠٥ طردت الوكالة الأمريكية لمكافحة المخدرات التي كانت تقوم بأنشطة تجسس في البلد منتهكة بذلك سيادته. ووضعت الحكومة خطة وطنية لمكافحة المخدرات، تقوم على مشاركة السكان، وأصدرت في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ قانونا جديدا ينص على إنشاء محاكم مختصة لمحاكمة قضايا المخدرات، كما أنشأت مكتبا مسؤولا عن بيع الممتلكات المصادرة، بالإضافة إلى مركز للمعالجة يرمي إلى إعادة إدماج المدمنين في المجتمع. وعلى الرغم من ما تم إحرازه من نجاح، تواصل الولايات المتحدة توجيه اتهامات غير مشروعة تجاه فنزويلا التي أثبتت رغم ذلك أنها تستطيع القضاء على تجارة المخدرات دون الحاجة إلى اللجوء إلى قوات أجنبية، ودون التخلي عن سيادتها. وإذ أوضح أن مكافحة المخدرات لا يمكن أن تكون ذريعة لبلد من البلدان لكي يفرض هيمنته على بلد آخر، طلب من مجلس الأمن أن يمتنع عن التدخل في المسائل التي هي من اختصاص الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتعتزم فنزويلا تعزيز تعاونها مع البلدان الأخرى في مجال مكافحة المخدرات من خلال احترام المبادئ المكرسة في دستورها وفي القانون الدولي.

٢١ - **السيد الشامي** (اليمن): قال إن بلده وقّع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في عام ٢٠٠٣ وصدّق عليها في عام ٢٠٠٥، وأصدر عدة نصوص مثل القانون رقم ٣٩ الذي يرمي إلى إنشاء وكالة وطنية لمكافحة الفساد (٢٠٠٦)، والقانون رقم ٣٠ المتعلق بالإقرارات المالية (٢٠٠٦)، والقانون رقم ٢٣ المتعلق بالمناقصات (٢٠٠٧) والقانون رقم ١ المتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (٢٠١٠). وأنشأ البلد آليات للرصد والعقوبات، كما نظم حملات توعية. واستضاف اليمن في تموز/يوليه ٢٠١٠ في صنعاء المؤتمر الإقليمي الثاني للشبكة العربية من أجل تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

٢٢ - وفي مجال مكافحة الجريمة المنظمة، صدّق اليمن على عدة صكوك حول هذا الموضوع، ومن بينها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وفيما يتعلق بمكافحة المخدرات، ألقى اليمن القبض على العديد من التجار وقدمهم إلى العدالة. وفي عام ٢٠٠٢، أنشأ اليمن مديرية عامة داخل وزارة الداخلية، وأقام نقاط تفتيش على المعابر البرية والبحرية والجوية. كما وقّع على العديد من اتفاقيات وبروتوكولات التعاون مع دول المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، صدق اليمن على عدد لا بأس به من الصكوك، واعتمد تدابير أمنية وقائية وقوانين تهدف إلى منع الاتجار بالأشخاص بجميع أشكاله. غير أن الوفد اليمني يرى أن أفضل طريقة لمكافحة هذه الظاهرة تتمثل في دراسة الأسباب الجوهرية، ومعاقبة المذنبين، وحماية الضحايا، والقيام بحملات توعية، وتعزيز التعاون الدولي والتنسيق، وتوسيع نطاق الشراكات الدولية. وإذ يرحب بخطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، قال إنه يأمل أن يتم قريبا إنشاء صندوق للتبرعات من أجل ضحايا الاتجار.

٢٣ - وفيما يتعلق بالإرهاب، قال إن اليمن يشارك بنشاط في الجهود الدولية الرامية إلى القضاء على هذه الآفة. وقد أحرزت أجهزته الأمنية نجاحات باهرة في السنوات الأخيرة، فألقت القبض على العديد من العناصر الإرهابية، وأفشلت عدة عمليات إرهابية. غير أن اليمن يحتاج إلى تعزيز قدراته الوطنية وتحسين التنسيق في مجال الأمن والاستخبارات. وأعرب عن الأمل في أن تدعم الدول والجهات المانحة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مسعاه لمكافحة الأنشطة الإجرامية التي تهدد البشرية وتقدم له المعونة التقنية والمالية في شكل برامج تدريبية.

٢٤ - **السيد ساردیانا** (إندونيسيا): قال إن الأشكال الجديدة للجريمة مثل الجريمة الإلكترونية، والاتجار بالممتلكات الثقافية، ونهب الموارد الطبيعية التي لا تضر البشر فحسب بل تضر أيضا النظام الإيكولوجي، يجب أن توضع بشكل أكبر في الاعتبار. وإذ رحب بإعلان السلفادور الذي تم اعتماده في نيسان/أبريل ٢٠١٠ في نهاية مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، قال إن بلده عازم على تنفيذ نتائجه وتوصياته والتعاون في مجال تعزيز قدرات الدول الأعضاء.

٢٥ - وأضاف أن مكافحة الفساد لا تزال من بين أولويات حكومة إندونيسيا التي وضعت خطة عمل وطنية تضم تدابير وقائية وقمعية على حد سواء. وعلاوة على ذلك، إذ يرى أنه من الضروري تعزيز التعاون الدولي إذا أريد مكافحة هذه الآفة بشكل فعّال، تقدم بلده متطوعا للمشاركة في وقت مبكر في عملية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وانضم إلى البرنامج التجريبي لاستعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٢٦ - ومضى يقول إن إندونيسيا لا تزال تعارض بشدة الاتجار بالأشخاص وتشدد على الحاجة إلى التمسك بمعاقبة شبكات المتاجرين الدولية معاقبة أكثر صرامة، وحرصت على توفير الحماية إلى الضحايا. وقال إن إندونيسيا ترحب باعتماد خطة عمل عالمية في مجال مواصلة تعزيز التعاون مع الشركاء الإقليميين في إطار المؤتمر الوزاري الإقليمي المعني بتهريب الناس والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية، والمسمى عملية باليي.

٢٧ - وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، ترى إندونيسيا، وهي ضحية هذه الآفة، أنه يتعين التصدي للأسباب العميقة له، من خلال تشديد العقاب والحرص في نفس الوقت على ضمان احترام حقوق الإنسان ومبدأ الشرعية. ولا تزال إندونيسيا تشارك في برامج إقليمية عديدة من أجل تعزيز قدراتها وتبادل المعلومات في إطار مركز جاكرتا للتعاون في

مجال اكتشاف الجرائم وقمعها بالشراكة الوثيقة مع الحكومة الأسترالية.

٢٨ - وأخيرا قال إن إندونيسيا تأمل أن تتدخل الدول الأعضاء بطريقة أكثر ديناميكية للمساعدة في مكافحة زيادة إنتاج المخدرات غير المشروعة داخل أراضيها، والاتجار بها عبر الحدود الوطنية الذي يشارك فيه عدد هائل من النساء والأطفال. ووضعت إندونيسيا برنامجا للتنمية البديلة، اقتناعا منها بأنه لكي تتسم السياسات الوطنية المتعلقة بمكافحة المخدرات بالفعالية يجب أن تتبع نهجا متعدد التخصصات وأن تشمل تدابير لإعادة التأهيل والعلاج. ويرمي هذا البرنامج إلى توفير سبل عيش جديدة للمهربين في المناطق الحضرية. وإن تعزيز التعاون الدولي وتقاسم المسؤوليات والإرادة السياسية هي الضمان الوحيد لنجاح الجهود المبذولة.

٢٩ - **السيد جياد** (نيجيريا): قال إن مكافحة المخدرات تمثل أولوية بالنسبة لنيجيريا التي تعتزم العمل على منع جعل أراضيها مركزا للتهريب. وإذ أشار إلى أن الجهود المبذولة في هذا الاتجاه أدت بالفعل بالعديد من البلدان إلى حذف نيجيريا من قائمة البلدان الرئيسية الخاضعة للمراقبة، أعاد تأكيد تصميم حكومته على مكافحة الاتجار بالمخدرات واستهلاكها، وما يتصل بذلك من أنشطة إجرامية.

٣٠ - وأضاف أن لنيجيريا هيئتين نيجيريتين مكلفتين بمكافحة المخدرات: الوكالة الوطنية لمكافحة المخدرات، والوكالة الوطنية لمراقبة الأغذية والعقاقير. وقد ضبطت الوكالة الوطنية لمراقبة المخدرات حوالي ١١٥ طنا من القنب في عام ٢٠٠٥ و ٤٥٠ كيلوغراما من الكوكايين في عام ٢٠١٠، وألقت القبض على العديد من المجرمين. وبالإضافة إلى ذلك، قامت بتفكيك كرتيل دولي رئيسي يستخدم غرب أفريقيا معبرا للكوكايين الوارد من أمريكا الجنوبية متجها إلى أوروبا. وتقوم كذلك بأنشطة الوقاية والإعلام والتوعية. أما الوكالة الوطنية لمراقبة الأغذية والعقاقير فهي مكلفة بمحاربة تعاطي المخدرات المشروعة وغير المشروعة ومكافحة استيراد وبيع الأدوية والمنتجات غير المرخصة. ولهذا الغرض، تقوم بعمليات تفتيش وتتعاون مع الجهات المعنية على الصعيدين الوطني والدولي. وأنشأت الوكالة كذلك لجنة مشتركة بين المؤسسات مكلفة بتنسيق العمل على الصعيد الوطني من أجل مكافحة تعاطي الأدوية التي يتم الحصول عليها بناء على وصفات طبية.

٣١ - ومضى يقول إن نيجيريا، في إطار مكافحة الاتجار بالمخدرات غير المشروعة، وقّعت على مذكرة تفاهم مع المملكة المتحدة، وعززت تعاونها مع بلدان أخرى وكذلك مع منظمات إقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في إطار مبادرتها المسماة ''العمليات المشتركة في غرب أفريقيا'' ومع فريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا.

٣٢ - **السيد مابهونغو** (جنوب أفريقيا): قال إنه على الرغم من أن بلده اتخذ سلسلة من التدابير لمكافحة الجريمة والفساد مع احترام حقوق الإنسان، إلا أنه لا يزال يدرك ما لهذه الآفات من طبيعة عابرة للحدود. وبالتالي فإنه يعمل على تنفيذ البرامج دون الإقليمية مع بلدان أخرى أعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وتركز هذه البرامج بصفة خاصة على التعاون بين قوات الشرطة. وبالنظر إلى التهديد الخطير الذي تشكله الجريمة والفساد، قال إن جنوب أفريقيا تنتظر باهتمام المؤتمر القادم للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وأعرب عن الأمل في أن المؤتمر سيشكل فرصة للمجتمع الدولي لكي يثبت بوضوح أكبر إرادته السياسية وتمسكه بهذا الصك. وتأمل جنوب أفريقيا أيضا أن تتخذ الجمعية العامة التدابير اللازمة لتنفيذ القرارات الواردة في البيان الصادر عن مؤتمر

الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، لا سيما فيما يتعلق بالجرائم الإلكترونية والهجمات البيئية.

٣٣ - ومن أجل مكافحة القنب والكوكايين على وجه الخصوص، اتخذت الحكومة تدابير سمحت لها بالحد من حجم الواردات غير المشروعة من السلائف، ووضع برامج لتوعية للشباب.

٣٤ - وأضاف أن جنوب أفريقيا التي تؤيد تأييدا تاما عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة شددت على أن المكتب يحتاج مع ذلك إلى المزيد من الموارد، لا سيما الموارد المالية من أجل تنفيذ ولايته الواسعة النطاق. وأعربت من ناحية أخرى عن استعدادها للتعاون مع الأمانة العامة والأعضاء الآخرين في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من أجل إعداد برنامج إقليمي لمكتب الأمم المتحدة يستفيد منه الجنوب الأفريقي.

٣٥ - **السيدة إيفانوفيتش** (صربيا): قالت إن التعاون الوطني والإقليمي والدولي للشرطة والقضاء أمر بالغ الأهمية لضمان التنفيذ الكامل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وقد انضم بلدها إلى هاتين الاتفاقيتين. وتقدم دول جنوب شرق أوروبا مثالا على التعاون المثمر في هذا الصدد. وقد أبرمت صربيا مؤخرا معاهدة تسليم المجرمين مع كرواتيا وهي مستعدة للتوقيع على اتفاقات من هذا النوع مع دول أخرى في المنطقة. وقد تعهدت تسع دول منها، في مذكرة تم التوقيع عليها في نهاية مؤتمر وزاري للتعاون في مجال مكافحة الجريمة المنظمة في جنوب شرق أوروبا، باتخاذ إجراءات وقائية وتبادل المعلومات وإنشاء فرق تحقيق مشتركة وتنسيق قوانينها.

٣٦ - وفيما يتعلق بالهجرة غير القانونية والاتجار بالمخدرات، أدت عدة مبادرات إقليمية إلى نتائج إيجابية. وهكذا فإن البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الإقليمي وافقت في الآونة الأخيرة على التعاون في مجال الاستخبارات العسكرية من أجل تعزيز الثقة المتبادلة والأمن في المنطقة.

٣٧ - وإذ رحبت بالقيام في الآونة الأخيرة باعتماد خطة عمل الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالأشخاص، اتخذت صربيا تدابير ملموسة لمكافحة الهجرة غير القانونية والاتجار بالأشخاص. فقد اعتمدت الحكومة مثلا استراتيجية لمكافحة الهجرة غير القانونية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤، بالإضافة إلى خطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وأنشأت هيئة تنسيقية لمراقبة الهجرة وإدارتها من أجل تنسيق الأنشطة الرامية إلى منع الهجرة غير القانونية وتوفير الوسائل اللازمة لمكافحة الاتجار بالأشخاص بصورة فعالة، وفي نفس الوقت احترام حقوق الإنسان احتراما كاملا وإتاحة إمكانية إعادة تأهيل ضحايا الاتجار بالأشخاص.

٣٨ - **السيد الحمدي** (الإمارات العربية المتحدة): قال إن بلده لا يدخر أي جهد لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بجميع أشكالها، لا سيما الاتجار بالأشخاص وغسل الأموال والاتجار بالمخدرات وغير ذلك من الأنشطة غير المشروعة، وذلك من خلال تبني استراتيجيات وطنية، وإقامة شراكات ثنائية، والحث على التعاون الدولي، وتصديق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة غير الوطنية وبروتوكولها الإضافي الرامي إلى منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال. وشاركت الإمارات، بوصفها عضوا في مجموعة أصدقاء مكافحة الاتجار بالبشر، في مكافحة الاتجار بالأشخاص وأيدت اعتماد الجمعية العامة في آب/أغسطس ٢٠١٠ لخطة عمل عالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وساهمت أيضا في تمويل مبادرة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة هذه الجريمة وتشجيع تبادل المعرفة والمعلومات في هذا الصدد. واعتمدت الإمارات العربية استراتيجية وطنية متكاملة لمكافحة الاتجار بالأشخاص تقوم

على أربعة محاور رئيسية: التجريم واحترام القوانين ومساعدة الضحايا والتعاون الدولي. وعدّل البلد بعض قوانينه واعتمد تدابير فعالة لحماية الضحايا، وإلقاء القبض على المجرمين، وتوعية الجمهور. ووقعت الإمارات العربية اتفاقات ثنائية للتعاون مع البلدان المصدرة لليد العاملة.

٣٩ - وفيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال، أنشأت الإمارات العربية في عام ٢٠٠٠ لجنة وطنية مسؤولة عن تنسيق التوجيهات المتصلة بمكافحة غسل الأموال ووضع ضوابط لنظام الحوالة من أجل منع تمويل الإرهاب، ووقعت كذلك على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية واعتمدت مبادئ لجنة بازل والتوصيات الأربعين لفريق العمل المعني بمكافحة رؤوس الأموال. وأبرمت الإمارات مذكرات اتفاق في هذا الصدد مع ٢٤ بلدا وشاركت بنشاط في مكافحة الجرائم التجارية والمالية في إطار المجموعات الإقليمية والدولية.

٤٠ - وفي مجال مكافحة المخدرات، اعتمد البلد خطة وطنية تركز على مشاركة المجتمع والتوعية وعلاج المدمنين، وفتحت مراكز لعلاجهم. وتواصل الإمارات العربية، بصفتها عضوا في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، دعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ومؤسساتها المتخصصة وسائر السلطات الدولية المختصة لمكافحة جميع أشكال الجرائم، ودعت إلى تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال.

٤١ - **السيد تارار** (باكستان): قال إن بلده يعتبر أن الحلقة المفرغة المتمثلة في العرض والطلب تساهم مساهمة كبيرة في تطور الجريمة المنظمة الدولية، ولذلك انضم إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، واتخذ تدابير تشريعية وقانونية لتطبيق أحكام هذين الصكين. وهكذا، من خلال استراتيجية تجمع بين القمع والتشجيع على أنشطة بديلة، استطاع القضاء على الإنتاج غير المشروع للأفيون ووضع خطة توجيهية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ ترمي إلى الحد من العرض والطلب على المخدرات.

٤٢ - وأضاف أن باكستان، اقتناعا منها بأن التعاون أمر أساسي في هذا المسعى، شاركت بنشاط في مختلف المبادرات الإقليمية والدولية الرامية إلى الحد من الاتجار بالمخدرات والسلائف الكيميائية، ومن بينها استراتيجية قوس قزح التي وضعها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومبادرة التعاون الثلاثية مع أفغانستان وإيران.

٤٣ - وإذ رحبت باكستان باعتماد خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، أصدرت مرسوما يمنع ويقمع الاتجار بالأشخاص ويفسح مجالا كبيرا لإعادة تأهيل الضحايا ،كما أنشأ كيانا خاصا مكلفا بمقاضاة المهربين.

٤٤ - ومضى يقول إن باكستان طرف في الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، وعلى هذا الأساس اعتمدت هذه السنة قانونا لمكافحة غسل الأموال تم بموجبه إنشاء دائرة للرقابة المالية مكلفة بالتعاون مع مصارف بلدان أخرى في هذا المجال. وتقوم باكستان أيضا بإصلاح نظام العدالة الجنائية فيها وإرساء مبادئ المساءلة والشفافية في قوة الشرطة، ووضعت نظاما لتقييم ومقارنة المعلومات الشخصية (وهو نظام PISCES) الذي يسمح بتعزيز مراقبة الحدود.

٤٥ - **السيد أحمد** (بنغلاديش): قال إن بلده، على الرغم من موارده المحدودة ومسامية حدوده، فإنه عازم على مكافحة مشكلة المخدرات، لا سيما أنه طرف في ثلاث اتفاقيات رئيسية تتعلق بمكافحة المخدرات، وبما أنه شدد على قمع الاتجار بالمخدرات من خلال فرض عقوبات شديدة، بما في ذلك عقوبة الإعدام، قال إنه نظرا للصلة المباشرة بين الجريمة المنظمة والأموال القذرة، عززت

بنغلاديش تعاونها مع الهيئات الدولية وشركائها في التنمية من أجل مكافحة غسل الأموال. وهكذا نظرا لأن مصادرة الأملاك عملية معقدة، فإن الحكومة تسعى للحصول في هذا الصدد على معونة من جميع الدول لا سيما الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٤٦ - وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب الدولي، نظرا لأن بنغلاديش طرف في ١٣ صكا من الصكوك الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، فإنها اعتمدت على نحو خاص قانونا لمكافحة غسل الأموال في عام ٢٠٠٨، وقانونا لمكافحة الإرهاب في عام ٢٠٠٩. كما استضافت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ حلقة عمل إقليمية لمكافحة الإرهاب المنظم وتستهدف هذه الحلقة العاملين في وزارة الشؤون العامة وضباط الشرطة في جنوب آسيا.

٤٧ - وإذ أشار إلى أن مكافحة الاتجار بالأشخاص تشكل إحدى أولى الأولويات في بنغلاديش، رحب باعتماد خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، ويأمل أن تتعاون الدول الأعضاء في هذا المسعى، نظرا لطبيعة هذه الظاهرة.

٤٨ - وأخيرا، قال إن الجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد والإرهاب والاتجار بالأشخاص وغسل الأموال هي بالنسبة لوفد بنغلاديش بصفة خاصة آفة اجتماعية مرتبطة فيما بينها ارتباطا وثيقا وتمس جميع البلدان، ولا سيما أقل البلدان نموا التي ليس لديها الموارد التي تسمح لها بالتصدي لهذه الآفة. وتنتظر بنغلاديش الكثير من المجتمع الدولي في هذا الصدد، وهي على استعداد من جانبها أن تتعاون معه تعاونا كاملا.

٤٩ - **السيد الحارثي** (المملكة العربية السعودية): أشار، في معرض ترحيبه بالجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لا سيما في مجال التعاون التقني وتحسين التنسيق في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص، ومؤكدا للمكتب دعم بلده الكامل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، إلى أن العدالة الجنائية قد تطورت تطورا هائلا في المملكة فيما يتعلق بالتحقيقات والإجراءات الجنائية والوساطة والمساعدة القانونية والاعتقال والاحتجاز والحبس الاحتياطي. وتكرس المادة ٤٧ من الدستور بصفة خاصة حق كل مواطن في اللجوء إلى العدالة.

٥٠ - وأضاف أن المملكة العربية السعودية زادت من صرامة تشريعها المتعلق بالمخدرات. ويتعاون مكتب خاص تابع لوزارة الداخلية مع اللجنة الوطنية لمكافحة تعاطي المخدرات من أجل تنفيذ استراتيجية تركز على التوعية والمبادرات المحلية، وعلاج من يتعاطى المخدرات، والتعاون مع الدول العربية والدول الأخرى. وعلاوة على ذلك، أقامت السلطات المختصة برامج إعادة تأهيل في المجتمع تستهدف مدمني المخدرات. وعلى الرغم من ما تم إحرازه من نجاح، تواصل المملكة العربية السعودية مكافحة مشكلة المخدرات التي تفاقمت في السنوات الأخيرة. وضبطت الشرطة ٨ ملايين كبسولة كابتاغون، و٢٠ غراما من الهيروين، وطنين من الحشيش.

٥١ - وأخيرا قال إن المملكة العربية السعودية تأمل في التعاون مع المجتمع الدولي في إطار مكافحة المخدرات، مشددا على أنه من الأهمية بمكان احترام الاتفاقات الدولية والإقليمية والثنائية المبرمة في هذا المجال.

٥٢ - **السيد هان** (ميانمار): قال، في معرض ترحيبه بانخفاض إنتاج خشخاش الأفيون والهيروين، إن بلده طرف في ثلاث اتفاقيات دولية لمكافحة المخدرات. كما أنشأ هيئة وطنية ووقع اتفاق تعاون مع خمس دول في المنطقة وشارك بالإضافة إلى ذلك في العمليات التي يتم القيام بها على نحو مشترك مع دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا والصين.

٥٣ - وأضاف أنه نظرا لأن الفقر هو أحد العوامل الرئيسية التي تشجع على زراعة خشخاش الأفيون في مناطق الحدود، وضعت الحكومة استراتيجية تركز على الحد من العرض والطلب وعلى القمع. ومن بين التدابير المتخذة، تعزيز التعاون الاقتصادي في مناطق الحدود واقتراح أنشطة بديلة تستهدف المزارعين، وكل هذه الإجراءات سمحت بالحد من الإنتاج الوطني للأفيون بنسبة تصل إلى حوالي ٦٠ في المائة بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٩.

٥٤ - وأضاف أن ميانمار التي تكافح بنشاط ضد مشكلة المخدرات من خلال استخدام مواردها الخاصة، تناشد المجتمع الدولي مساعدتها على التغلب على هذه الآفة بأسرع وقت ممكن.

٥٥ - **السيد مختنر** (المغرب): قال إن الشبكات الإجرامية أصبحت حقيقة معقدة وتمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ونظرا لأن المغرب صدق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة في عام ٢٠٠٢، عدّل بعض النصوص ومن بينها قانون العقوبات الجديد وقانون الإجراءات الجنائية من أجل جعلها تنسجم مع أحكام الاتفاقية، ونفّذ استراتيجية وطنية متعددة القطاعات لقمع الجريمة المنظمة. وقام أيضا بإصلاح الإدارة والعدالة، وهما ركيزتان أساسيتان لسيادة القانون، واعتمد كذلك قوانين لمكافحة غسل الأموال والفساد تكمل ترسانته القانونية في هذا المجال.

٥٦ - وأضاف أن المغرب يعتزم الاستمرار في دوره الإقليمي. وعلى هذا الأساس، نظّم في أيار/مايو ٢٠٠٨ في الرباط، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، المؤتمر الخامس لوزراء العدل في البلدان الناطقة بالفرنسية في أفريقيا، وأعد المؤتمر مشروع اتفاقية دولية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين، واستضاف في آب/أغسطس ٢٠٠٩ أول اجتماع وزاري للبلدان الأفريقية المطلة على المحيط الأطلسي.

٥٧ - وإذ يعلم المغرب أنه ما من دولة بمفردها تستطيع أن تتصدى لمختلف هذه التهديدات، فإنه كرر عزمه العمل على نحو متضافر مع المجتمع الدولي لمكافحة آفة المخدرات بروح من المسؤولية المشتركة. وهو يتعاون منذ مدة طويلة مع هيئات منظومة الأمم المتحدة، لا سيما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات. ويُعرب المغرب كذلك عن قلقه بسبب الاتجاهات الاستهلاكية الجديدة والطرق الجديدة للمتاجرة بالمخدرات التي تمر عبر أفريقيا، بالإضافة إلى الصلات بين الاتجار بالمخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالأشخاص في المنطقة جنوب الصحراء الكبرى. وقد وضع استراتيجية متعددة الجوانب ترمي إلى الحد من الإنتاج والطلب معا وإلى تشجيع الأنشطة البديلة مثل مشاريع السياحة البيئية. وتسعى الحكومة المغربية لتحقيق ازدهار الجزء الشمالي من البلد بغية القضاء بشكل كامل على زراعة القنب بموافقة من السكان.

٥٨ - وأضاف أن المغرب نوّع تعاونه في هذا المجال، وأنشأ بصفة خاصة آلية للتعاون والمساعدة المتبادلة بين الشرطة والقضاء. وإذا كانت الاستراتيجيات التي يتم تنفيذها على الصعيد الوطني أساسية لمكافحة هذه الآفات، فإنها لن تؤتي بثمارها إلا من خلال تعاون إقليمي ودولي مستدام، ومساعدة تقنية ملائمة.

٥٩ - **السيدة بلوم** (كولومبيا): إذ أشارت إلى الصلات بين تهريب المخدرات والأشكال الأخرى من الجرائم، أكدت على أن مكافحة المخدرات على الصعيد العالمي يجب أن تشمل جميع الأنشطة الإجرامية.

٦٠ - وأضافت أن كولومبيا، التي تشاطر الشواغل المعرب عنها في تقرير عام ٢٠١٠ العالمي عن المخدرات الذي وضعه

مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، والتي تكافح منذ عقود من الزمن ضد المنظمات الإجرامية الضالعة في الاتجار بالمخدرات، وضعت استراتيجية متكاملة للحد من العرض والطلب ومكافحة الجريمة المرتبطة بهذه الظاهرة. وقد أسفرت الإجراءات المتضافرة للمؤسسات الكولومبية عن نتائج إيجابية في مجالات الصحة العامة والرفاه والأمن. وفي عام ٢٠٠٩، بلغ إنتاج الكوكايين أدنى حد له منذ عام ١٩٩٩. ويعود بصفة أساسية تقلص المساحة العالمية المخصصة لزراعة الكوكا إلى إزالة هذه المحاصيل في كولومبيا من خلال الرش والقضاء عليها يدويا. وتسمح الأنشطة البديلة التي تحتل مكانا مركزيا في الاستراتيجية الكولومبية لمكافحة المخدرات بتوفير إطار قادر على البقاء للسكان الذين يتخلون عن المحاصيل غير المشروعة، ويتم تمويل هذه الأنشطة من الموارد الوطنية.

٦١ - وأضافت أن الوفد الكولومبي يرى أن التعاون الدولي الذي يرتكز على مبدأ المسؤولية المشتركة والعامة، والتنسيق بين البلدان، والتعاون المالي والتقني، وتبادل المعلومات أمور أساسية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. غير أن ما يعرقل الجهود الوطنية هو عدم التزام جميع الدول وعدم تعاونها. وبسبب الطبيعة عبر الوطنية، فإن المجتمع الدولي يجب أن يحدد لنفسه هدفا يتمثل في مكافحة هذه الآفات على أساس إجمالي. وتؤكد كولومبيا استعدادها الذي لا يتزعزع من أجل مواصلة العمل على الصعد الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف من خلال تدابير تنسيقية وتعاون ملموس من أجل القضاء على هذا التهديد العالمي.

٦٢ - وأردفت قائلة إنه بعد مرور عشر سنوات على اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ترى كولومبيا أن هذه الاتفاقية أداة فعالة وتعيد التأكيد على أنه من الأهمية بمكان أن تعمل الأمم المتحدة على إعطائها طابعا عالميا لأنها توفر إطارا أساسيا للتعاون الدولي يقوم على الثقة والمعاملة بالمثل والتعاون.

٦٣ - **السيدة سليماني** (سيراليون): قالت إنها ترى أن مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي تشمل الإرهاب والاتجار بالأشخاص وتهريب المخدرات والقرصنة تتطلب اتخاذ تدابير تتسم بإبداعية أكبر.

٦٤ - وأضافت أن سيراليون، بمساعدة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومبادرة الساحل في غرب أفريقيا، ومكافحة الاتجار بالمخدرات، وإدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، والإنتربول، استطاعت أن تحوّل فرقتها الخاصة المختلطة لمكافحة المخدرات إلى فريق لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتأمل أن يتم توسيع نطاق هذه المبادرة لتشمل أعضاء آخرين في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لكي يتمكن هؤلاء الأعضاء من تعزيز مؤسساتهم بغية التصدي معا لهذه التحديات.

٦٥ - وأضافت أن حكومة سيراليون، التي يساورها قلق بالغ من جراء عواقب انتشار الأسلحة الخفيفة، أنشأت لجنة وطنية لمكافحة هذه الظاهرة ولتشجيع التنمية المستدامة في المنطقة دون الإقليمية. وتساعد هذه الآلية على كشف واعتراض تدفق الأسلحة، بالإضافة إلى الإسراع في توسيع نطاق اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتشمل الأسلحة الخفيفة والأسلحة ذات العيار الصغير، وذخائرها وغيرها من المواد ذات الصلة.

٦٦ - وإن سيراليون بوصفها طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تواصل مكافحة هذه الآفة من خلال مقاضاة المسؤولين الفاسدين. وتقوم لجنة مكافحة الفساد باستعراض الإجراء المتبع في الإعلان عن الأصول من أجل تحسين التحقيقات في الاتهامات المتعلقة بالإثراء عن طريق

الفساد أو بطريقة غير معروفة. وسيتعين أيضا تعزيز مراقبة الحدود الساحلية والبحرية على سبيل الاستعجال لمكافحة الاتجار بالمخدرات والقرصنة والاتجار بالأشخاص من أجل تعزيز التكامل الإقليمي، وتوسيع قاعدة التعاون، وضمان الأمن في غرب أفريقيا وغيرها من البلدان المطلة على المحيط الأطلسي.

٦٧ - ومضت تقول إن سيراليون تجدد التزامها بالحملة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية اقتناعا منها بأن هذه الحملة لا تخص دولة واحدة. وإذ أعربت عن شكرها لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على المساعدة التقنية التي قدمها مما سمح لسيراليون بإصلاح نظام السجون فيها، فإنها تناشد مرة أخرى المجتمع الدولي لكي يقدم دعما ماليا وتقنيا للدول التي بحاجة ماسة إليه، لا سيما تلك الدول الخارجة من الصراعات لكي تتمكن من وضع حد لهذه الظاهرة الخطيرة.

٦٨ - **السيدة كلاين** (المنظمة الدولية للهجرة): قالت إن المنظمة، وفاء منها بمبدأ الهجرة الإنسانية المنظمة التي يستفيد منها معا المهاجرون والبلدان المضيفة، تعمل بنشاط منذ أكثر من ١٥ سنة لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وقدمت مساعدات لأكثر من ٠٠٠ ١٥ ضحية.

٦٩ - وأضافت أن المنظمة تواصل التأكيد على ضرورة معاقبة الاتجار بجميع أشكاله. وفي هذا الصدد، فإنها تساعد المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لكي تزوّد نفسها بالوسائل التي تسمح لها بالتصدي لهذه المشاكل لا سيما من خلال تدريب المسؤولين وقوات الشرطة والقضاء، ومن خلال وضع قوانين وسياسات وإجراءات في هذا الصدد. وإن القيام مؤخرا باعتماد خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص أمر مشجع لا سيما إذا كان من المعروف أن هناك ضرورة لوجود حملة توعية في هذا الشأن. ومن جهة أخرى، يجب أن تواكب عملية مكافحة هذه الاستراتيجية توفير المساعدة للضحايا.

٧٠ - وفي معرض إشارتها إلى مسألة الإرهاب، أعربت عن أسفها لأن الهجرة أصبحت مسألة تتعلق بالأمن الوطني، وأصبحت تدابير مكافحة الإرهاب مرتبطة بصورة صريحة بسياسات الهجرة. ودون تجاهل الصلات القائمة بين الإرهاب الدولي والهجرة، تحذر المنظمة من الخلط بين الهجرة والأمن حتى إذا كان من الصحيح أن التدابير المتعلقة بالهجرة في بعض المجالات تتداخل مع مسائل الأمن، لا سيما في مجال مراقبة الحدود، ونظم تحديد الهوية، ووسائل القياس البيولوجي، وتبادل المعلومات، والتعاون عبر الحدود، فضلا عن اعتماد قوانين وسياسات داخلية.

٧١ - وترى المنظمة أنه نظرا لأن تدفق الهجرة على ما يبدو سوف يزداد في المستقبل، من الضروري تعزيز التعاون الدولي وزيادة الجهود المبذولة على الصعيد العالمي لمنع الإرهابيين وغيرهم من المجرمين من استغلال قنوات الهجرة، وفي نفس الوقت تلبية الأماني الشرعية للمهاجرين النظاميين، والاعتراف بمساهمتهم في المجتمع وفي التنمية.

٧٢ - وأضافت أن المنظمة تعتزم مواصلة تعاونها مع الحكومات والهيئات الوطنية من أجل جعل تدفقات الهجرة عاملا من عوامل التنمية الشخصية والتقدم الاجتماعي.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٧.